Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 155-172
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.10

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Measuring and Analyzing the Relationship Between Some Macroeconomic Variables and Financial Inclusion Indicators in Iraq: An Analytical Study for the Period (2016-2023)

Mehran Mahmoud Khattab*[A], Saad Salem Ghanem[A], Hussam Hamad Majid [B]

[A] College of Administration and Economics/ Tikrit University

[B] College of Science/Tikrit University

Keywords:
Macroeconomics, financial inclusion, density, diffusion.

Article history:

Received	10 Sep. 2025
Received in revised form	15 Sep. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mehran Mahmoud Khattab
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Abstract: This study aims to measure and analyze the impact of certain macroeconomic variables on the level of financial inclusion in Iraq during the period 2016–2023. The study's problem stems from the low level of financial inclusion in Iraq, which constitutes a major obstacle to developing the financial system and achieving sustainable economic development. The study adopted a descriptive-analytical approach, analyzing macroeconomic data and financial inclusion indicators using official annual data from the Central Bank of Iraq.

The period 2016–2023 was selected as the study sample, and the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used to process the data and test the relevant hypotheses.

The results showed a strong explanatory relationship between macroeconomic variables (GDP, exchange rate, interest rate, and inflation rate) and financial inclusion indicators (density and penetration). However, this relationship was not statistically significant, which is attributed to linear interactions between the economic variables and the influence of other structural factors. The study recommends the need to diversify national income sources and reduce dependence on oil, along with strengthening banking infrastructure, especially in rural areas, as well as developing more accurate analytical models that take into account economic interrelationships and the impact of structural factors to improve the stability of the financial system and achieve broader financial inclusion.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 155-172
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.10

قياس وتحليل العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الشمول المالي في العراق: دراسة تحليلية للفترة (2016-2023)

مهران محمود خطاب
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

سعد سالم غانم
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

حسام حمد مجيد
كلية العلوم
جامعة تكريت

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على مستوى الشمول المالي في العراق خلال الفترة (2016-2023). تتبلور مشكلة الدراسة من تدني مستوى الشمول المالي في العراق والذي يشكل عائقاً رئيساً أمام تطوير النظام المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إذ تم تحليل بيانات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الشمول المالي باستخدام البيانات السنوية الرسمية للعراق والصادرة من البنك المركزي العراقي.

اختيار الفترة الزمنية (2016-2023) كعينة للدراسة في حين استخدمت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات ذات العلاقة.

أظهرت النتائج وجود علاقة تفسيرية قوية بين متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل الفائدة، معدل التضخم) ومؤشرات الشمول المالي (الكثافة والانتشار) إلا أن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية واضحة وهو ما يُعزى إلى التداخلات الخطية بين المتغيرات الاقتصادية وتأثير عوامل هيكلية أخرى.

توصي الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط إلى جانب تعزيز البنية التحتية المصرفية وخاصة في المناطق الريفية فضلاً عن تطوير نماذج تحليلية أكثر دقة تأخذ بعين الاعتبار التداخلات الاقتصادية وتأثير العوامل الهيكلية لتحسين استقرار النظام المالي وتحقيق شمول مالي أوسع.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الكلي، الشمول المالي، الكثافة، الانتشار.

المقدمة

يشكل الاقتصاد الكلي الركيزة الأساسية لفهم وتحليل الأداء الاقتصادي لأي دولة إذ تتفاعل فيه متغيرات رئيسة عدة مثل الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدلات الفائدة، والتضخم والتي تؤثر بشكل مباشر على مستوى التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. ويعد الشمول المالي أحد المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في الأوساط الاقتصادية، إذ يمثل توفير الوصول العادل والمستدام للخدمات المالية المتنوعة لجميع فئات المجتمع حجر الزاوية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر.

اشارة الدراسات أن تعزيز الشمول المالي يسهم في تحسين فرص التمويل والاستثمار ويعزز من فعالية السياسات الاقتصادية مما ينعكس إيجاباً على رفاهية الأفراد وتنمية المجتمعات. غير أن تحقيق هذا الهدف يظل تحدياً معقداً في العديد من الدول النامية، لا سيما تلك التي تواجه هشاشة اقتصادية وتعقيدات هيكلية مثل العراق. إذ يعاني العراق من تدني مستوى الشمول المالي رغم الجهود

المبذولة لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، وهو ما يعكس تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي والتحديات المرتبطة بالبنية التحتية المالية والتنظيمية.

بناءً على ما سبق، تتناول هذه الدراسة تحليل تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال الفترة (2016-2023) بهدف تقديم رؤية علمية دقيقة حول العلاقة بين هذه المتغيرات والتحديات التي تواجه القطاع المالي. وتأتي هذه الدراسة في سياق الحاجة الماسة لفهم أعمق للعوامل المؤثرة على الشمول المالي، ودعم اتخاذ قرارات مستنيرة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المالية المستدامة في العراق.

المبحث الاول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: يُعد الشمول المالي أحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة كونه يسهم في دمج الأفراد والأنشطة غير الرسمية ضمن النظام المالي الرسمي. إلا أن الواقع العراقي يُظهر تدنياً ملموساً في هذا الجانب إذ بلغ عدد الحسابات المصرفية في عام (2023) نحو (8,426,217) حساباً مصرفياً، أي ما يعادل أقل من 20% من عدد السكان البالغ (43.3) مليون نسمة كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (1,344) جهازاً فقط وعدد نقاط البيع (13,354 نقطة)[1]، وهي مؤشرات تعكس ضعف انتشار الخدمات المصرفية في البلاد، ويُعزى هذا التدني في الشمول المالي إلى جملة من العوامل لعل أبرزها ما يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل (ارتفاع معدلات التضخم، وتقلبات أسعار الصرف، وارتفاع معدلات الفائدة، وضعف النمو الاقتصادي) كما إنه لا يزال هناك قلقاً بشأن طبيعة تأثير هذه المتغيرات في تعزيز مستويات الشمول المالي فضلاً عن دقة وموثوقية النتائج التي يمكن تحققها.

وعليه تكمن مشكلة الدراسة في تحليل العلاقة بين هذه المؤشرات الاقتصادية وتراجع الشمول المالي في العراق خلال الفترة المدروسة، بهدف تشخيص العوامل المؤثرة واقتراح سياسات فعالة لتحسين الشمول المالي.

بناء على ذلك يمكن صياغة الدراسة الرئيسة من خلال السؤال البحثي الآتي.

- ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم، أسعار الصرف، معدلات الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي) ومستوى الشمول المالي في العراق خلال الفترة (2016-2023)؟ كما تنبثق عن السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وكما يأتي:

1. ما هي مستويات الشمول المالي في العراق؟
2. ما هي اتجاهات متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق؟
3. ما هو مستوى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي في مؤشرات الشمول المالي في العراق؟

ثانياً. أهمية الدراسة: تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها لموضوع يُعد حديثاً نسبياً في الأدبيات الاقتصادية العراقية، وهو تحليل العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي، في ظل ندرة الدراسات التي دمجت بين هذين البعدين على المستوى الوطني باستخدام منهجية كمية وتحليل زمني. كما تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية من خلال تقديم إطار نظري وتطبيقي يُعزز من الفهم الأكاديمي للعوامل الاقتصادية التي تؤثر في الشمول المالي، مما قد يشكل مرجعاً مهماً للباحثين المهتمين بالاقتصاد المالي والتنمية المصرفية.

[1] تقرير البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2023).

أما الأهمية التطبيقية فتكمن في قدرة الدراسة على تقديم نتائج ومؤشرات كمية دقيقة تُمكّن صانعي السياسات المالية والنقدية في العراق من اتخاذ قرارات أكثر استنارة فيما يخص إصلاح القطاع المصرفي وتعزيز الشمول المالي. كما تتيح نتائج الدراسة للمصارف والمؤسسات المالية فهم تأثير البيئة الاقتصادية الكلية على استخدام الأفراد للخدمات المصرفية، مما يسهم في وضع استراتيجيات فعالة لتوسيع قاعدة العملاء، وتحسين الوصول المالي، وتحقيق الاستقرار المالي المستدام.

ثالثاً. أهداف الدراسة:

1. قياس وتحليل مستويات الشمول المالي في العراق.
2. قياس وتحليل متغيرات الاقتصاد **الكلي** في العراق.
3. تحليل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، أسعار الصرف، معدلات الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي) ومستوى الشمول المالي في العراق خلال الفترة المدروسة.

رابعاً. المخطط الفرضي للدراسة:

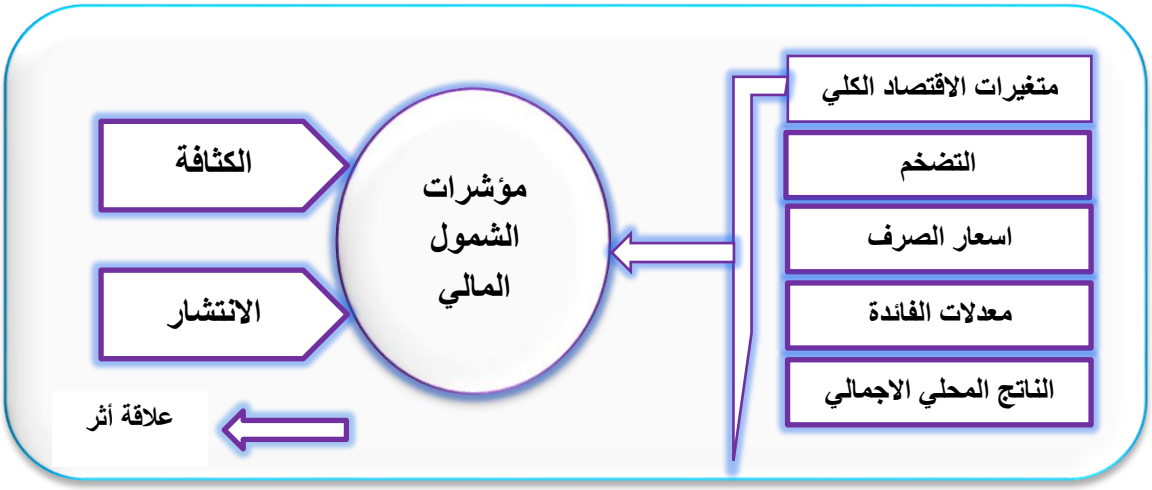

المصدر: اعداد الباحثون

خامساً: فرضيات الدراسة. تُشتق فرضيات الدراسة من أسئلتها وأهدافها وتهدف إلى اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (متغيرات الاقتصاد الكلي) والمتغير المعتمد (الشمول المالي) باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وفي ضوء الإطار النظري والمخطط الفرضي تمت صياغة الفرضية الرئيسة للدراسة على النحو الآتي:

H0- لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، سعر الصرف، معدل الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي) ومستوى الشمول المالي في العراق خلال الفترة المدروسة.

H1- توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، سعر الصرف، معدل الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي) ومستوى الشمول المالي في العراق خلال الفترة المدروسة.

سادساً. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من البيانات الكلية المرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي والشمول المالي في العراق، والتي تمثل الأساس التحليلي لفهم طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات على المستوى الوطني. وقد تم الاعتماد على بيانات رسمية منشورة من قبل البنك المركزي

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 155-172
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.10

العراقي بوصفه الجهة المسؤولة عن إصدار التقارير الإحصائية والمالية السنوية، والتي تتضمن مؤشرات موثوقة تتعلق بالتضخم، أسعار الصرف، معدلات الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي، وعدد من مؤشرات الشمول المالي.

أما عينة الدراسة، فقد تمثلت في البيانات الزمنية المتوفرة للفترة الممتدة من العام (2016) إلى العام (2023)، وهي فترة تم اختيارها لتوفر المعلومات بشكل متكامل وحديث، فضلاً عن تميزها بظروف اقتصادية خاصة محلياً وعالمياً، ما يُكسب الدراسة بُعداً تحليلياً مهماً في رصد تأثير المتغيرات الكلية على مستوى الشمول المالي.

سابعاً. منهجية الدراسة ومقاييسها الإحصائية: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لتحليل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الشمول المالي في العراق خلال الفترة (2016–2023). وقد تم جمع البيانات من التقارير الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، والتي تضمنت مؤشرات الاقتصاد الكلي (مثل: معدل التضخم، أسعار الصرف، معدلات الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي)، إلى جانب بيانات تفصيلية حول مؤشرات الشمول المالي (الكثافة والانتشار).

جدول (1): المقاييس الاحصائية للدراسة

ت	المتغير	المؤشر	طرق القياس
1	متغيرات الاقتصاد الكلي	التضخم	معدل التضخم السنوي
		اسعار الصرف	معدلات اسعار الصرف
		الناتج المحلي	الناتج المحلي الاجمالي السنوي
		معدلات الفائدة	معدلات الفائدة السنوية
2	الشمول المالي	الكثافة	عدد الفروع المصرفية / عدد السكان
		الانتشار	عدد السكان / عدد الفروع المصرفية

المبحث الثاني: متغيرات الاقتصاد الكلي

أولاً. مفهوم متغيرات الاقتصاد الكلي: تعد متغيرات الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Variables) من المؤشرات الأساسية التي تُستخدم في قياس أداء الاقتصاد الوطني ككل وتعكس الحالة العامة للنشاط الاقتصادي ضمن إطار زمني معين. وتشمل هذه المتغيرات مجموعة من المؤشرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتُستخدم من قبل الحكومات وصنّاع القرار والمحللين الاقتصاديين لرسم السياسات الاقتصادية والمالية (Egbunike & Okerekeoti, 2018:146).

تُصنف متغيرات الاقتصاد الكلي إلى متغيرات حقيقية (مثل الناتج المحلي الإجمالي) ومتغيرات نقدية (مثل التضخم وأسعار الفائدة)، وهي تمثل البيئة الكلية التي تعمل فيها المؤسسات المالية والمصرفية وتؤثر هذه المتغيرات في السلوك المالي للأفراد والشركات، كما تؤثر في قدرة النظام المالي على الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع (Almashaqbeh et al., 2021: 4).

كما تشير متغيرات الاقتصاد الكلي إلى تلك العوامل والمؤثرات المرتبطة بظروف الاقتصاد ككل وتشمل هذه العوامل عموماً المتغيرات التي تعكس الأداء الاقتصادي للبلد أو عوامل الاقتصاد الكلي وقد يختلف تأثير هذه العوامل من بلد إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى ومن مصرف إلى اخر

(In'airat, 2018: 15). علاوة على ذلك فأن المتغيرات الخارجية هي المتغيرات التي تعكس الكفاءة العامة للنظام الاقتصادي (على سبيل المثال، الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الأخرى التي تصف الدورة الاقتصادية، وأسعار الصرف، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة، وما إلى ذلك (Nowicki et al., 2024: 8).

ثانياً. متغيرات الاقتصاد الكلي:

1. **التضخم:** التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل اقتصاد دولة ما على مدى فترة زمنية معينة مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية (مشكور وفليح، 2020: 251). يُعد التضخم ظاهرة معقدة تنجم عن مجموعة من العوامل مثل زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات مقارنة بالعرض المتاح أو ارتفاع تكاليف الإنتاج مثل المواد الخام والأجور فضلا عن الإفراط في اصدار النقود (Yusnaini, 2023: 47). يحدث التضخم عندما يرتفع الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بسرعة أكبر من القدرة الإنتاجية للاقتصاد وقد تأتي إحدى الصدمات المحتملة للطلب الكلي من البنك مركزي عندما يزيد بسرعة من المعروض من النقود وتؤدي هذه العوامل إلى اختلال في التوازن بين أسعار السلع وعناصر الإنتاج مما يرفع الأسعار بشكل عام (Andriyani et al., 2023: 107). يُعتبر التضخم مؤشراً مهماً على صحة الاقتصاد إذ أن ارتفاعه المفرط يضر بالاقتصاد من خلال تقليل القدرة الشرائية للأفراد وزيادة تكاليف المعيشة بينما التضخم المعتدل قد يعكس نشاطاً اقتصادياً صحياً (Isma & Rahman, 2023:18). لذلك تسعى البنوك المركزية إلى ضبط معدلات التضخم ضمن حدود مقبولة لضمان استقرار الأسعار وتحقيق التنمية المستدامة (Quaiyyum، 2023: 4).
2. **اسعار الصرف:** سعر الصرف هو الأداة التي يتم من خلالها تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ويعبر عن عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية التي تُستبدل بوحدة واحدة من العملة الأجنبية (Fahlevi, 2019: 1). يلعب سعر الصرف دوراً محورياً في الاقتصاد إذ يؤثر بشكل مباشر على حركة التجارة الدولية من خلال تأثيره على أسعار الصادرات والواردات كما يُعد وسيلة لربط أسعار السلع في السوق المحلي بأسعارها في الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال زيادة الطلب على العملة الأجنبية أو انخفاض المعروض منها يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملة المحلية والعكس صحيح كما أن تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تترك آثاراً إيجابية أو سلبية على الاقتصاد فارتفاع سعر الصرف قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات وانخفاض تنافسية الصادرات بينما انخفاضه قد يشجع على زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات (المياح، 2019: 50). ومن ثم يُعد استقرار سعر الصرف أحد المؤشرات المهمة على متانة الاقتصاد والسياسة النقدية الفعالة للدولة اذ يسهم في تعزيز الثقة بالعملة الوطنية ويقلل من فرص المضاربة والتقلبات الحادة في الأسواق المالية (Fitrah & Respati, 2022: 44).
3. **معدلات الفائدة:** تلعب معدلات الفائدة دوراً محورياً في الاقتصاد إذ تمثل تكلفة اقتراض الأموال أو العائد الذي يحصل عليه المستثمر مقابل إقراض أمواله لفترة زمنية محددة (Faure, 2014: 22). يُحدد البنك المركزي معدلات الفائدة الأساسية والتي تُعد مرجعاً للبنوك التجارية عند تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع، وتستخدم كأداة رئيسة للسياسة النقدية للتحكم في عرض النقود ومواجهة التضخم أو الركود الاقتصادي (Fahlevi, 2019: 66). فعندما ترتفع معدلات الفائدة، تزداد تكلفة الاقتراض وينخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يساهم في خفض معدلات

التضخم. أما في حالات الركود، يقوم البنك المركزي بخفض الفائدة لتشجيع الاقتراض وزيادة النشاط الاقتصادي. وتتأثر معدلات الفائدة بعدة عوامل، من أبرزها معدل التضخم، والنمو الاقتصادي، ومستوى المخاطر، والعرض والطلب على الأموال في السوق، ما يجعلها مؤشراً أساسياً على استقرار الاقتصاد وتوجهاته المستقبلية (Quaiyyum, 2023: 115).

4. **الناتج المحلي الاجمالي:** لناتج المحلي الإجمالي هو مقياس نقدي يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة وعادةً سنة أو ربع سنة. (Kira, 2013: 149). يمثل الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً شاملاً على حجم النشاط الاقتصادي ومستوى الإنتاج في الدولة، ويُستخدم على نطاق واسع لتقييم الأداء الاقتصادي ومقارنة مستويات التنمية بين الدول (Khac & Cam, 2019: 149). يتم احتسابه من خلال جمع الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الحكومي، الاستثمارات، وصافي الصادرات (الصادرات مطروحاً منها الواردات) (Ngepah, et al., 2022: 15). كما يُعد الناتج المحلي الإجمالي مقياساً رئيسياً للنمو الاقتصادي، حيث يشير ارتفاعه إلى توسع النشاط الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة، في حين أن انخفاضه قد يدل على تباطؤ اقتصادي. ومع ذلك، فأن الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس بعض الجوانب المهمة مثل توزيع الدخل أو التأثيرات البيئية، لذا يُنصح باستخدامه مع مؤشرات أخرى لفهم أعمق لصحة الاقتصاد والتنمية المستدامة (Jabłoński & Kika, 2022:82).

المبحث الثالث: الشمول المالي

أولاً. مفهوم الشمول المالي: تمتد جذور مفهوم الشمول المالي إلى عام (1993) في مقابل مفهوم الإقصاء المالي الذي يمنع الفئات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة من الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية في المقابل يعني الشمول المالي إتاحة الخدمات والمنتجات المالية الآمنة والميسورة والمناسبة لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة (Birkenmaier et al., 2019:15). يشير الشمول المالي كما عرفه التحالف العالمي للشمول المالي (AFI, 2016) [2]على أنه "إتاحة الفرص العادلة والمتساوية للأفراد والشركات للوصول إلى واستخدام الخدمات والمنتجات المالية المناسبة لاحتياجاتهم على نحو مستدام وشفاف".

يشير الشمول المالي إلى مدى لجوء الأفراد والمؤسسات إلى استخدام الخدمات المالية الرسمية بشكل منتظم وفعّال، مثل الحسابات المصرفية، وخدمات الادخار، والتمويل، والتأمين وغيرها. ويُعد التركيز على الاستخدام الفعلي لهذه الخدمات مؤشراً أكثر دقة على أبعاد الشمول المالي، إذ يعكس التفاعل الحقيقي مع النظام المالي، ومدى استفادة الأفراد منه في تسيير شؤونهم الاقتصادية اليومية (Mostafa et al, 2023: 94).

من جانب آخر يشير الشمول المالي وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشبكة الدولية للتعليم المالي إلى أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والمنظمة بسعر معقول وفي شكل مناسب والتوسع في استخدام هذه

[2] التحالف العالمي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion-AFI) هو منظمة دولية رائدة غير ربحية، تأسست عام 2008، وتُعنى بتعزيز الشمول المالي على مستوى العالم، من خلال دعم السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل الفئات غير المخدومة، وخصوصًا في الاقتصادات النامية.

المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل الوعي والتثقيف المالي من أجل تعزيز الرفاه المالي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي (رشيدة وسعيدة، 2019: 5).

ومن جانب آخر فأن هناك فرقاً بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الوصول إلى الخدمات المالية إذ يشمل الشمول المالي نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية إذ قد يتمكن بعض الأفراد من الوصول إلى هذه الخدمات بأسعار معقولة لكنهم لا يميلون إلى استخدام خدمات مالية معينة في حين أن الآخرين قد يفتقرون إلى الوصول إلى هذه الخدمات بسبب التكاليف المفرطة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات أو بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات الهيكلية أو الأسباب الثقافية (ناصر وجمعة، 2019: 4) علاوة على ذلك يشير الشمول المالي إلى عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة والرسمية التي تحتاجها جميع قطاعات المجتمع بشكل عام والفئات الضعيفة مثل ذوي الدخل المنخفض بشكل خاص، بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل مقدمي الخدمات المالية الرسمية (صابر، 2023: 103)

اخيراً يرى الباحثون أن الشمول المالي يشير إلى (دمج الأفراد والمؤسسات بمختلف فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية والاقتصادية في النظام المالي الرسمي من خلال توفير إمكانية الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الرسمية مثل الحسابات المصرفية، والمعاملات المالية، والتمويل والاستثمار ووسائل الدفع الحديثة. ولا يقتصر الشمول المالي على مجرد إتاحة هذه الخدمات بل يمتد ليشمل استخدامها الفعّال والمنتظم بما يضمن تحقيق الاستفادة الحقيقية منها في تحسين مستويات المعيشة، ودعم الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار المالي.

ثانياً. أهمية الشمول المالي: يُعدّ الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسعى إلى تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية، وبوجه خاص الفئات الهامشية مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأسر ذات الدخل المحدود أو المنخفض. ويُسهم الإدماج المالي في تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستفادة من خدمات مالية تتناسب مع احتياجاتهم وظروفهم المعيشية، كالحسابات المصرفية، والتمويل، والتأمين، ووسائل الدفع (ناصر وجمعة، 2019: 5) أحد الأسباب الرئيسة لأهمية الشمول المالي هو تأثيره على التنمية الاقتصادية من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية مثل حسابات التوفير والتأمين على الائتمان وأنظمة الدفع كما يمكن الشمول المالي الأفراد والشركات من المشاركة بنشاط أكبر في الاقتصاد وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة المشاريع الاستثمارية وخلق فرص العمل التي تعد ضرورية للنمو الاقتصادي المستدام (Demirguc-Kunt، 2018: 34).

يساهم الشمول المالي في تعزيز ممارسات الإدارة المالية لدى الشركات، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مما يتيح إدارة أفضل للتدفقات النقدية واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة تدعم النمو والربحية والاستدامة طويلة الأمد. وقد تبنت العديد من الدول تطبيقات الشمول المالي لما توفره من مزايا تنموية، خاصة عبر الخدمات المالية الرقمية مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، والتي تمكّن المستخدمين من تحويل الأموال إلكترونياً، مما يوفر الوقت والجهد ويزيد من فرص تحسين الدخل أو الاستفادة من وقت الراحة (البكل والحداد، 2022: 161).

ثالثاً. أسباب تدني مستوى الشمول المالي في العراق: مكن تحليل أسباب تدني مستويات الشمول المالي في العراق من خلال أبعاد عدة مع الأخذ في الاعتبار الدراسات السابقة والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك يمكن تحديد اسباب تدني مستويات الشمول المالي في العراق بالنقاط الآتية:

1. لا يزال العراق يعاني من تعقيدات تتعلق بالحصول على الخدمات المالية واستخدامها وتشمل امتلاك حساب بنكي وبطاقة مصرفية فضلا عن الادخار في المؤسسات المالية الرسمية
2. كثرة الأزمات الاقتصادية التي عانى ولا زال يعاني منها العراق إذ تؤدي إلى تدهور كبير في الوصول إلى الخدمات المالية. على سبيل المثال أدت الأزمة الاقتصادية في لبنان إلى إغلاق حوالي 25% من الحسابات الرسمية للأفراد مما زاد من الإقصاء المالي ويمكن أن يكون لهذا الوضع تأثيرات مماثلة في العراق في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة (Mostafa et al., 2023: 95).
3. هناك عوامل أخرى مثل الجنس والعمر والتعليم ومستوى الدخل تؤثر على الشمول المالي وهذه العوامل تلعب دوراً كبيراً في تحديد مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية. (Barugahara, 2021: 262).
4. وفي الآونة الأخيرة ازدادت عمليات الاحتيال وتهكير الحسابات المصرفية من قبل جهات وأفراد مجهولين مما يعكس تندني مستوى أمنية بيانات العملاء والمستخدمين مع امكانية الحصول على بياناتهم وارقام حساباتهم بطرق سهلة (Kishor et al., 2024: 8).

رابعاً. مؤشرات الشمول المالي:

1. **مؤشر الكثافة المصرفية**. تشير الكثافة المصرفية إلى عدد الفروع المصرفية أو نقاط الخدمة المصرفية المتاحة لكل وحدة سكانية أو منطقة جغرافية معينة. تعتبر الكثافة المصرفية مؤشرًا هامًا لمدى انتشار الخدمات المصرفية وسهولة الوصول إليها بالنسبة للأفراد والشركات على حد سواء. أن ارتفاع الكثافة المصرفية يعني وجود عدد أكبر من الفروع المصرفية مقارنة بعدد السكان، مما يسهل على العملاء الوصول إلى الخدمات المصرفية وإجراء معاملاتهم المالية بسهولة (Bishnoi & Devi, 2017: 65). كما تُعرف الكثافة المصرفية بأنها توزيع المصارف التجارية المحلية بصورة مدروسة ومبنية على رؤى واستراتيجيات الإدارة العليا، بما يعكس سياساتها وتوجهاتها في تقديم الخدمات المصرفية. وتهدف هذه الكثافة إلى تحقيق رضا الزبائن الحاليين وتعزيز ثقتهم، إلى جانب جذب شرائح جديدة من الزبائن من خلال توفير خدمات مصرفية متنوعة (نصرالله وصدقة، 2023: 442). يُحسب المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الإجمالي على عدد الفروع المصرفية، وكلما انخفضت قيمة هذا المؤشر، دلّ ذلك على توفر عدد أكبر من الفروع بالنسبة لحجم السكان، ما يعكس تحسنًا في إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. تنبع أهمية هذا المؤشر من قدرته على كشف الفجوات الجغرافية في التوزيع المصرفي، إذ يمكن من خلاله تحديد المناطق التي تعاني من نقص في الفروع، ومن ثم استهدافها بسياسات التوسع المالي. ويُستخدم المؤشر كذلك لتقييم مدى ازدحام أو ضغط الطلب السكاني على البنية التحتية المصرفية، فارتفاع الكثافة قد يدل على عدم كفاية الفروع لتلبية الاحتياجات المالية المتزايدة للسكان (صفوت، 2022: 34).
2. **مؤشر الانتشار المصرفي**: يشير مؤشر الانتشار المصرفي إلى مدى توفر الخدمات المصرفية وإمكانية الوصول إليها لجميع شرائح السكان. ويمكن قياسه بعدة طرق، مثل عدد فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي لكل 10,000 شخص (Bishnoi & Devi, 2017: 27). تتمثل أهمية مؤشر الانتشار في كونه يوفر مقياسًا موحدًا يمكن من خلاله تقييم الأداء المصرفي بين الدول أو عبر الزمن، كما يعكس مدى التزام النظام المالي بتقليل الفجوات الاجتماعية والجغرافية في الوصول إلى الخدمات (de Moraes et al., 2021: 67). أن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى توفر البنية التحتية المصرفية واتساع قاعدة المستفيدين المحتملين، في حين أن انخفاضه يُعد دلالة على وجود حواجز محتملة أمام

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 155-172
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.10

الوصول، سواء كانت تتعلق بالجغرافيا أو التوزيع السكاني أو محدودية التوسع المصرفي (N Johnson, 2024: 30).

المبحث الرابع: قياس وتحليل مؤشرات الدراسة

أولاً. قياس وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي. يتضمن هذا التحليل قياس وتحليل عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي وتشمل هذه المؤشرات (الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، معدلات الفائدة، معدل التضخم السنوي) للفترة من (2016- 2023) وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (2): مؤشرات الاقتصاد الكلي للعراق للفترة من 2016-2023

ت	السنة	الناتج المحلي الاجمالي/ ترليون	سعر الصرف/ بالألاف	معدلات الفائدة	معدل التضخم
1	2016	203.9	1275	4	1.5
2	2017	226.0	1258	4	0.2
3	2018	254.8	1209	4.9	0.4
4	2019	262.9	1196	4	0.2
5	2020	198.8	1234	4	0.6
6	2021	301.4	1474	4	6.0
7	2022	383.1	1482	4	5.0
8	2023	330.0	1300	7.5	4.4

المصدر (التقارير الاحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي (2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022، 2023)

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2016–2023) قد شهد تذبذبًا واضحًا في مؤشرات الاقتصاد الكلي، انعكاسًا للتقلبات المحلية والدولية، لا سيما تأثيرات أسعار النفط وجائحة كورونا. فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي نموًا تدريجيًا من (203.9) تريليون دينار في عام 2016 إلى ذروته عند (383.1) تريليون دينار في عام 2022، قبل أن يتراجع في 2023 إلى (330.0) تريليون دينار، مما يدل على هشاشة النمو واستمرار اعتماده على العوائد النفطية. أما سعر الصرف، فقد ظل مستقرًا نسبيًا حتى عام 2020، قبل أن يشهد قفزة كبيرة في 2021 إلى (1474) دينار لكل دولار ضمن سياسة تخفيض قيمة الدينار واستمر مرتفعًا في 2022 ثم أعيد تقييمه إلى (1300) في عام 2023.

بالنسبة لمعدلات الفائدة، فبقيت مستقرة عند (4%) خلال معظم الفترة، ما عدا عامي 2018 إذ ارتفعت إلى (4.9%) ثم قفزت في 2023 إلى (7.5%)، وهي إشارة على اتجاه السياسة النقدية للحد من التضخم أو دعم العملة المحلية. أما معدل التضخم، فقد كان منخفضًا للغاية حتى عام 2020 ثم شهد ارتفاعًا ملحوظًا في 2021 (6.0%) و2022 (5.0%)، نتيجة ضغوط استيرادية وارتفاع سعر الصرف واستمر عند مستوى مرتفع نسبيًا في 2023 (4.4%). تعكس هذه المؤشرات مدى تأثر الاقتصاد العراقي بالمتغيرات الخارجية، وضعف مرونته أمام الصدمات، مما يُبرز الحاجة إلى سياسات اقتصادية كلية أكثر تنوعاً واستقراراً.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 155-172
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.10

ثانياً. قياس وتحليل مؤشرات الشمول المالي. يتضمن هذا التحليل قياس وتحليل مؤشري (الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي) وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (3) مؤشرات الشمول المالي في العراق للفترة 2016-2023

ت	السنة	عدد السكان مليون	عدد الفروع	الكثافة	الانتشار
1	2016	37.8	866	43.7	2.29
2	2017	37.1	843	44	2.27
3	2018	38.2	865	44.16	2.26
4	2019	39.3	888	44.25	2.25
5	2020	40.1	891	45.06	2.21
6	2021	41.5	905	45.51	2.20
7	2022	42.2	876	27.25	3.67
8	2023	43.3	843	38.54	2.59

المصدر: التقارير الاقتصادية السنوية، البنك المركزي العراقي (2016، 2017، 2018، 2019،2020، 2021، 2022، 2023).

يشير الجدول أعلاه إلى تطور مؤشري الكثافة والانتشار المصرفي في العراق خلال الفترة (2016–2023)، وهما من أبرز مؤشرات قياس الشمول المالي، حيث يعكسان مدى توفر الخدمات المصرفية للأفراد جغرافيًا وسكانيًا. ومن خلال المعطيات يتضح أن هناك استقرارًا نسبيًا في عدد الفروع المصرفية خلال المدة من 2016 إلى 2021، تراوح بين (843–905) فرعًا، مما انعكس على استقرار مؤشري الكثافة والانتشار، إذ ظلت الكثافة المصرفية تتحرك في نطاق ضيق (بين 43.7 و45.5)، بينما استمر مؤشر الانتشار بالانخفاض الطفيف وصولًا إلى (2.20) في عام 2021 وهو ما يعكس فجوة مستمرة بين النمو السكاني وتوسع البنية التحتية المصرفية حيث لم تشهد الفترة المذكورة توسعًا حقيقيًا في الفروع يتناسب مع الزيادة السكانية.

أما في عام 2022، فقد شهد المؤشران تغيرًا حادًا وغير مألوف، إذ انخفضت الكثافة المصرفية إلى (27.25) وارتفع الانتشار إلى (3.67)، مما يشير إما إلى تعديل في طريقة احتساب المؤشرات أو إدخال متغيرات جديدة غير موثقة في بيانات الجدول، وهو ما يتطلب تدقيقًا في المصادر المعتمدة لتلك السنة، في حين عادت القيم في عام 2023 لتقترب من الاتجاه التاريخي السابق، ما يرجّح فرضية الخطأ أو التغيير المنهجي المؤقت في سنة 2022. ويكشف هذا التحليل عن هشاشة النمو في البنية التحتية المصرفية مقارنةً بالنمو السكاني، الأمر الذي قد يحدّ من فاعلية جهود الشمول المالي ويستدعي تدخلات استراتيجية لتعزيز انتشار الفروع وتوسيع الوصول الجغرافي خاصة في المناطق الريفية والمحرومة، وذلك ضمن رؤية شاملة لتحقيق الشمول المالي الحقيقي وليس الاسمي.

المبحث الخامس: قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة

أولاً. العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والانتشار المصرفي. يتناول هذا القسم تحليل الأثر المشترك لهذه لمؤشرات الاقتصاد الكلي على الانتشار المصرفي من خلال استعراض النتائج الإحصائية المتحصلة من نماذج الانحدار المتعدد التي تقيس قوة واتجاه العلاقات وكذلك دلالتها الإحصائية. .وكانت النتائج كما يأتي:

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.10

جدول (4): نتائج الانحدار المتعدد بين متغيرات الاقتصاد الكلي والانتشار المصرفي

Model Summary				
Model	**R**	**R Square**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**
1	.901[a]	.812	.561	.33239
a. Predictors: (Constant), التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، معدل الفائدة				

ANOVAa						
Model		**Sum of Squares**	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	Regression	1.428	4	.357	3.232	.181[b]
	Residual	.331	3	.110		
	Total	1.760	7			
a. Dependent Variable: الانتشار						
b. Predictors: (Constant) التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، معدل الفائدة						

Coefficients[a]						
Model		**Unstandardized Coefficients**		**Standardized Coefficients**	**t**	**Sig.**
		B	**Std. Error**	**Beta**		
1	(Constant)	-9.338	7.952		-1.174	.325
	الناتج المحلي	.007	.004	.836	1.809	.168
	سعر صرف	.008	.006	1.746	1.276	.292
	التضخم	-.382	.267	-1.851	-1.428	.249
	معدل الفائدة	.178	.246	.438	.724	.521
a. Dependent Variable: الانتشار المصرفي						

تشير نتائج نموذج الانحدار المتعدد إلى وجود علاقة قوية نسبيًا بين المتغيرات الاقتصادية الكلية الأربعة ومؤشر الانتشار المصرفي، حيث بلغ معامل الارتباط (R = 0.901) ومعامل التحديد (R^2 = 0.812)أي أن النموذج يفسر نحو (81.2%) من التغير في الانتشار المصرفي وهي نسبة تفسير مرتفعة ومع ذلك لم يكن النموذج دال من الناحية الاحصائية على مستوى (p = 0.05) حيث بلغت قيمة الدلالة (p = 0.181) ما يعني عدم موثوقية العلاقة عند مستوى دلالة اعلاه بالرغم قوتها التفسيرية.

أما على مستوى المتغيرات الفردية فقد أظهر النتائج أن الناتج المحلي الاجمالي كان له تأثيراً موجباً وقويًا (B = 0.007) بوزن معياري مرتفع (Beta = 0.836) وإن لم يبلغ الدلالة الإحصائية (p = 0.168)، بينما كان تأثير سعر الصرف موجباً كذلك (B = 0.008) لكنه غير معنوي (p = 0.292)، في حين أظهر النتائج ان للتضخم تأثيراً سلبياً واضحاً (B = -0.382)، ومعدل الفائدة تأثيراً موجبًا محدودًا وكلاهما أيضًا دون مستوى الدلالة.

رغم أن نموذج الانحدار أظهر قدرة تفسيرية قوية لمجموعة المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي، سعر الصرف، التضخم، معدل الفائدة) في تفسير تباين الانتشار المصرفي ($R^2 = 0.812$)، إلا أن عدم دلالة النموذج إحصائيًا ($p = 0.181$) يمكن تفسيره بما يعرف بـ "تعدد التداخلات أو التوازي الخطي وهو أحد التحديات الشائعة في النماذج التي تستخدم متغيرات اقتصادية مترابطة ففي السياق العراقي تميل المتغيرات الكلية مثل (الناتج المحلي وسعر الصرف والتضخم وأسعار الفائدة) إلى التحرك في اتجاهات متقاربة نتيجة لاعتماد الاقتصاد على النفط وتأثره بالعوامل الخارجية مما يُنتج ارتباطات داخلية مرتفعة بين المتغيرات المستقلة وهذا يؤدي إلى تضخيم الانحراف المعياري للمعاملات ومن ثم يجعل من الصعب إثبات دلالتها الإحصائية بشكل منفرد رغم مساهمتها الجماعية في تفسير التغير بالمتغير التابع. بالإضافة إلى ذلك قد يكون مؤشر (الانتشار المصرفي) نفسه غير حساس بدرجة كافية للتغيرات الاقتصادية الكلية على المدى القصير كونه يعكس في الغالب سياسات المصارف التوسعية والانتشار الجغرافي المرتبط بمحددات تنظيمية (إدارية، أو أمنية) أكثر من كونه يتأثر مباشرة بالمتغيرات الكلية. ومن ثم فإن غياب الدلالة قد يعود إلى طبيعة المتغير التابع نفسه أكثر من كفاءة المتغيرات المستقلة.

ثانياً. العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والكثافة المصرفية: ستعرض هذا القسم نتائج التحليل الإحصائي الذي يوضح مدى ارتباط هذه المتغيرات الاقتصادية بتغيرات الكثافة المصرفية، مع التركيز على تفسير قوة العلاقة واتجاهها، فضلا عن دلالتها الإحصائية. وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (5): نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين متغيرات الاقتصاد الكلي والكثافة المصرفية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.895[a]	.802	.537	4.19603

a. Predictors: (Constant), التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، معدل الفائدة

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	213.458	4	53.365	3.031	.195[b]
	Residual	52.820	3	17.607		
	Total	266.278	7			

a. Dependent Variable: الكثافة

b. Predictors: (Constant), التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي، معدل الفائدة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	189.351	100.389		1.886	.156
	الناتج المحلي	-.079	.045	-.829	-1.749	.179
	سعر الصرف	-.096	.077	-1.752	-1.248	.301
	التضخم	4.770	3.375	1.880	1.413	.252
	معدل الفائدة	-2.740	3.109	-.548	-.881	.443

a. Dependent Variable: الكثافة

أظهر نموذج الانحدار المتعدد أن العلاقة بين (الناتج المحلي، سعر الصرف، التضخم، ومعدل الفائدة) من جهة، والكثافة المصرفية من جهة أخرى هي علاقة قوية تفسيريًا ولكن غير معنوية احصائياً. فقد بلغ معامل الارتباط ($R = 0.895$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.802$)، ما يشير إلى أن (80.2%) من التغير في الكثافة المصرفية يمكن تفسيره جماعياً من خلال هذه المتغيرات وهي نسبة تفسير مرتفعة. إلا أن اختبار (ANOVA) لم يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية ($p = 0.195$) وهو ما يشير إلى أن النموذج الكلي لا يُعد معنوياً احصائياً وفقًا للمعايير التقليدية.

أما على مستوى المتغيرات الفردية تبين أن الناتج المحلي هو الأكثر تأثيراً ($B = -0.079$، $Beta = -0.829$) يليه سعر الصرف والتضخم، بينما كان تأثير معدل الفائدة ضعيفًا وغير دال. لكن جميع القيم الاحتمالية (Sig.) بقيت فوق (0.05) مما يدل على غياب الدلالة الإحصائية الفردية أيضًا. يعزى ضعف الدلالة رغم القوة التفسيرية إلى احتمال وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) إذ أن هذه المتغيرات الاقتصادية تميل إلى التحرك معًا ضمن نمط اقتصادي مشترك مما يسبب تداخلاً في الأثر ويضعف دلالة كل متغير على حدة كما إن الكثافة المصرفية غالباً ما تتأثر بعوامل هيكلية غير مدرجة في النموذج، مثل(التنظيم المصرفي، التوزيع الجغرافي للسكان، أو أولويات السياسة المالية للمصارف) وليس فقط بالعوامل الاقتصادية الكلية ومن ثم فإن قوة التفسير في النموذج تُشير إلى وجود علاقة بنيوية هامة لكن ترجمتها الإحصائية تأثرت بتداخل العلاقات الداخلية بين المتغيرات وتعدد مصادر التأثير الخارجي غير المقاسة ضمن النموذج.

النتائج النهائية للدراسة:

الفرضية	(p-value)	النتيجة
(H0): لا توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم، اسعار الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، معدل الفائدة) ومستوى الشمول المالي في العراق للفترة (2016-2023)	$0.05 \leq 0.181$	نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة
	$0.05 \leq 0.195$	

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي، ووفقًا لمستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، نقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي تنفي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشري الشمول المالي ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. رغم قوة التفسير الإحصائي لمؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي، التضخم، سعر الصرف، معدل الفائدة) على الانتشار والكثافة المصرفية، إلا أن ضعف الدلالة الإحصائية يشير إلى تعقيدات داخلية مثل تعدد التداخلات الخطية بين هذه المتغيرات.
2. الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل مفرط على الإيرادات النفطية، مما يجعل مؤشرات الاقتصاد الكلي عرضة لتقلبات خارجية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي، خاصةً من حيث الانتشار والكثافة.
3. مؤشرات الشمول المالي، وبالأخص الكثافة المصرفية، لا تنمو بما يتناسب مع الزيادة السكانية، مما يخلق فجوة في الوصول للخدمات المصرفية، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة.

4. مؤشر الانتشار المصرفي لا يعكس بدقة التأثير الفعلي للمتغيرات الاقتصادية على القطاع المصرفي، نظراً لتأثره بعوامل تنظيمية وإدارية وأمنية خارج نطاق المتغيرات الكلية محل الدراسة.
5. الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وسعر الصرف، إلى جانب التغيرات المفاجئة في معدلات الفائدة، يضعف استقرار البيئة الاقتصادية، مما ينعكس سلباً على توسع البنية التحتية المصرفية وتحقيق الشمول المالي الحقيقي.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تطوير نماذج تحليلية تأخذ في الاعتبار التداخلات الخطية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي لتحسين دقة التنبؤ بتأثيرها على الشمول المالي.
2. تشجيع تنويع مصادر الدخل الوطني لتقليل الاعتماد على النفط، مما يساهم في تحقيق استقرار أكبر في الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي.
3. العمل على زيادة عدد الفروع المصرفية وتحسين انتشارها الجغرافي، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة، لتوسيع قاعدة الشمول المالي.
4. تحسين طرق قياس مؤشرات الشمول المالي لتكون أكثر تعبيرًا عن الواقع الاقتصادي ولتوفير بيانات دقيقة تدعم صنع القرار.
5. تبني سياسات نقدية ومالية مستقرة تهدف إلى خفض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف لدعم نمو القطاع المصرفي وتعزيز الشمول المالي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. البكل، احمد سعيد، الحداد، ايمان فاروق (2022) " الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر " مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (14)، المجلد (5)
2. رشيدة، زواية، سعيدة بلعور (2019) "التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة "، ملتقى وطني بعنوان: صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية يوم 26 سبتمبر 2019 جامعة مضي فارس بالمدية.
3. صابر، محمد عبد العليم، (2022) " التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية " مجلة اسكندرية للبحوث الادارية والمعلوماتية.
4. صفوت، محمد (2022)" تأثير الشمول المالي على الأداء المصرفي" مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 32 المجلد (3)، 554-578.
https://doi.org/10.21608/mosj.2022.273397.
5. مشكور، سعود جايد، فليح، مصطفى رواق، (2020) " أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الارباح والقيمة السوقية، بحث تطبيقي في المصرف الاهلي للاستثمار للفترة من 2009-2018 " مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (4) المجلد (10).
6. ناصر، عبد الحميد، مصداع، راضية (2022) " دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وانعكاساتها على القطاع المصرفي " مجلد المدبر، العدد (3) المجلد (9).
7. نصرالله، مصطفى حسن مصطفى، صدقة، ريشار، ميلاد (2023) " الكثافة المصرفية وعلاقتها بتعزيز حجم الودائع المصرفية، بحث تحليلي للقطاع المصرفي العراقي " (عدد خاص) المؤتمر العلمي السادس عشر، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد.

التقارير:

1. تقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2016).
2. تقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2017).
3. تقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2018).
4. تقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2019).
5. تقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2020).
6. تقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2021).
7. تقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2022).
8. تقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2023).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Almashaqbeh, M., Islam, M. A., & Bakar, R. (2021). Factors affecting share prices: A literature revisit. AIP Conference Proceedings, 2339. https://doi.org/10.1063/5.0045110.
2. Aracil, E., Jung, J., & Melguizo, A. (2025). Leveraging fintech mobile money to expand banks' financial services in developing countries. Finance Research Letters, 72, 106280. https://doi.org/10.1016/j.frl.2024.106280.
3. Arakelyan, G. (2024). FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL ACCESS THROUGH FINTECH INNOVATIONS: BRIDGING THE GAP IN THE DIGITAL AGE. Проблемы Социально-Экономического Развития: Поиски, Перспективы, Решения, 353–366. https://doi.org/10.61546/25792679-2024.2.11-ag-24
4. Barugahara, F. (2021). Financial Inclusion in Zimbabwe: Determinants, Challenges, and Opportunities. International Journal of Financial Research, 12(3), 261. https://doi.org/10.5430/ijfr.v12n3p261
5. Birkenmaier, J., Despard, M., Friedline, T., & Huang, J. (2019). Financial Inclusion and Financial Access. In Encyclopedia of Social Work. NASW Press and Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780199975839.013.1331.
6. Bishnoi, T. R., & Devi, S. (2017). Indian Banking Structure: An Overview. In Banking Reforms in India (pp. 1–29). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-319-55663-5_1
7. de Moraes, C., Galvis-Ciro, J. C., & Gargalhone, M. (2021). Financial access and interest rate spread: An international assessment. Journal of Economics and Business, 114, 105958. https://doi.org/10.1016/j.jeconbus.2020.105958
8. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. World Bank Group.
9. Ebirim, G. U., and B. Odonkor. "Enhancing global economic inclusion with Fintech innovations and accessibility." Finance & Accounting Research Journal 6.4 (2024): 648-673.
10. Egbunike, C. F., & Okerekeoti, C. U. (2018). Macroeconomic factors, firm characteristics and financial performance: A study of selected quoted manufacturing firms in Nigeria. Asian Journal of Accounting Research, 3(2), 142-168.

11. Fahlevi, M. (2019, August). The influence of exchange rate, interest rate and inflation on stock price of LQ45 index in Indonesia. In First International Conference on Administration Science (ICAS 2019) (pp. 157-163). Atlantis Press.
12. Fahlevi, M. (2019, August). The influence of exchange rate, interest rate and inflation on stock price of LQ45 index in Indonesia. In First International Conference on Administration Science (ICAS 2019) (pp. 157-163). Atlantis Press.
13. Faure, A. P. (2014). Interest Rates 1: What are Interest Rates? SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.2542083.
14. Fitrah, A., Apriyanto, G., & Respati, H. (2022). Determinants of Market Capitalization and Its Effect on Sharia Stock Returns in Jakarta Islamic Index. Business and Accounting Research (IJBARR) Peer Reviewed-International Journal, 6(4).
15. Hornuf, L., Safari, K., & Voshaar, J. (2025). Mobile fintech adoption in Sub-Saharan Africa: A systematic literature review and meta-analysis. Research in International Business and Finance, 73, 102529. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2024.102529
16. In'airat, M. H. S. (2018). The effect of internal and external factors on stock market prices-evidence from Saudi Arabia. The Business & Management Review, 9(3), 413-423.
17. Jabłoński, B., & Kika, D. (2022). The Impact of Macroeconomic Indicators on the Share Prices of Dividend Companies–A Comparative Analysis of Polish and US Issuers for the Period 2016–2020. Folia Oeconomica Stetinensia, 22(2), 78-96.
18. Jedi, F. F. (2022). The Relationship between Financial Inclusion and Women's Empowerment: Evidence from Iraq. Journal of Business and Management Studies, 4(3), 104–120. https://doi.org/10.32996/jbms.2022.4.3.10
19. Khac Lich, H., & Cam Tu, D. (2019). The Optimal Public Expenditure in Developing Countries. VNU Journal of Science: Economics and Business, 35(2). https://doi.org/10.25073/2588-1108/vnueab.4228.
20. Kira, A. R. (2013). The factors affecting Gross Domestic Product (GDP) in developing countries: The case of Tanzania., European Journal of Business and Management www.iiste.org ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online) Vol.5, No.4, 2013.
21. Kishor, K., Bansal, S. K., & Kumar, R. (2024). The Role of Fintech in Promoting Financial Inclusion to Achieve Sustainable Development: An Integrated Bibliometric Analysis and Systematic Literature Review. Journal of the Knowledge Economy, 16(1), 5664–5692. https://doi.org/10.1007/s13132-024-02168-5
22. Mostafa, S., Ashraf, S. E., & Marwa, E. (2023). The Impact of Financial Inclusion on Economic Development. International Journal of Economics and Financial Issues, 13(2), 93–101. https://doi.org/10.32479/ijefi.14107
23. N Johnson, L. (2024). Crafting Banking Sector Stability Index for Sierra Leone. Journal of Economics & Management Research, 1–8. https://doi.org/10.47363/jesmr/2024(5)224
24. Ngepah, Nicholas, Margarida Liandra Andrade da Silva, and Charles Shaaba Saba. 2022. The Impact of Commodity Price Shocks on Banking System Stability in Developing Countries. Economies 10: 91. https://doi.org/10.3390/economies10040091.

25. Nowicki, Jarosław, Piotr Ratajczak, and Dawid Szutowski. 2024. "Impact of Macroeconomic Factors on Financial Liquidity of Companies: A Moderation Analysis" Sustainability 16, no. 11: 4483. https://doi.org/10.3390/su16114483
26. Quaiyyum, F. (2023). Macroeconomic Determinants of Capital Market & amp; Market Capitalization in South Asia: A Panel Regression Analysis (2010-2019). SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.4401146.
27. Shihadeh, F. (2021). Financial inclusion and banks' performance: Evidence from Palestine. Investment Management and Financial Innovations, 18(1), 126–138. https://doi.org/10.21511/imfi.18(1).2021.11
28. Tissaoui, K., Hakimi, A., & Zaghdoudi, T. (2024). Can financial inclusion enhance human development? Evidence from low- and middle-income countries. Humanities and Social Sciences Communications, 11(1). https://doi.org/10.1057/s41599-024-03048-8
29. Yusnaini, Y. (2023). The Effect of Inflation Rate and Foreign Exchange on Company Value at Bank Mandiri Tbk. RIGGS: Journal of Artificial Intelligence and Digital Business, 1(2). https://doi.org/10.31004/riggs.v1i2.58.
30. Zheng, H., Li, Q., & Xia, C. (2024). Does financial literacy contribute to facilitating residents in safeguarding their rights as financial consumers?A three-stage study based on the perspective of "fraud" phenomenon. International Review of Economics & Finance, 93, 720–735. https://doi.org/10.1016/j.iref.2024.03.053.